العرب
الأربعاء 2021/09/15
السنة 44 العدد 12180

لبنان أمام اختبار حسم مهمة تدقيق حسابات المركزي

ضغوط المانحين تدفع حكومة ميقاتي إلى الإسراع في إعادة التعاقد مع ألفاريز آند مارسال

ينظر المتابعون للشأن اللبناني بعين التشكيك إلى المحاولة الجديدة التي تنوي بيروت القيام بها حول الاتفاق مع شركة استشارات دولية لاستئناف جهود تدقيق حسابات مصرف لبنان المركزي، المتهم بالتسبب في الانهيار المالي للبلاد، في خطوة إن حظيت بالنجاح ستشكل مفتاحا مهما يمهد للحصول على قروض خارجية.

مراجعة الحسابات خطوة مصيرية

بيروت – تعتزم حكومة نجيب ميقاتي على التواصل مع شركة ألفاريز آند مارسال للاستشارات لإبرام اتفاق جديد يتم بموجبه استئناف التدقيق الجنائي في الهندسة المالية للمركزي، الذي توجه إليه مسؤولية انخرام الاقتصاد في ظل محاولات شاقة لإقناع المانحين الدوليين بتقديم مساعدات.

وقال غازي وزني، وزير المالية في الحكومة المنصرفة، للصحافيين خلال مراسم تسليم مهامه لخلفه يوسف خليل الثلاثاء إن "الحكومة الجديدة ستوقع عقدا بشأن التدقيق الجنائي للبنك المركزي في غضون بضعة أيام مع ألفاريز آند مارسال".

غازي وزني

لا مخرج للبنان من الأزمة إلا عبر برنامج صندوق النقد

رياض سلامة

الكشف عن حسابات البنوك المحلية يتطلب تغييرا تشريعيا

ويعد التدقيق المحاسبي الجنائي لحسابات المركزي ومؤسسات الدولة، من مستلزمات تفاوض لبنان مع صندوق النقد الدولي لدعم البلد، وهو واحد من متطلبات خارطة طريق فرنسية تحدد خطوات لضمان حصول البلد على مساعدة دولية يحتاجها بشدة، وتساعد في إنهاء أزمة مالية خانقة تمثل أكبر تهديد لاستقرار البلاد منذ الحرب الأهلية.

ووصل التدقيق إلى طريق مسدود في نوفمبر الماضي، حينما انسحبت هذه الشركة من استكمال مهمتها، قائلة إنها "لم تتلق المعلومات التي تحتاجها من المركزي".

وكانت الحكومة السابقة التي ترأسها حسان دياب قد وافقت في يوليو 2020 على تعيين الشركة لإجراء التدقيق، والذي يشمل عادة فحصا دقيقا للسجلات المالية للمؤسسات ويرصد أي إساءة استخدام للأموال.

وقال حاكم المركزي رياض سلامة، الذي يتهمه بعض المسؤولين اللبنانيين بالتذرع بالسرية المصرفية لتبرير حجب المعلومات، ردا على قرار ألفاريز آند مارسال آنذاك إنه "يحبذ إجراء تدقيق، لكن الكشف عن حسابات البنوك المحلية سيتطلب تغييرا تشريعيا".

ودافع سلامة، الذي يتولى إدارة المركزي منذ قرابة 28 عاما، عن دور البنك في الكثير من المناسبات قائلا إنه "حافظ على الاستقرار بينما كانت الحكومات المتعاقبة تزيد الديون".

ويعتمد لبنان قانون السرية المصرفية منذ العام 1956، حيث يمنع كشف السر المصرفي لأي جهة، سواء كانت قضائية أو إدارية أو مالية، إلا في بعض القضايا، وقد شكل هذا القانون دافعا لجذب رؤوس الأموال من دول عربية وأجنبية.

ولكن البرلمان قام بشكل استثنائي العام الماضي برفع السرية المصرفية لمدة عام من أجل المضي قدما في هذا المسار المعقد والمليء بالمطبات.

وثمة قناعة سائدة بين المحللين بأن حكومة ميقاتي ستواجه عراقيل، وذلك بالنظر إلى التجارب السابقة والمتعلقة بتمسك المسؤولين في المركزي بشرط أساسي، وهو أن تحظى أي عملية تدقيق مالية بالمشروعية القانونية.

وليس ذلك فحسب، بل يرى خبراء ماليون أن من المحتمل أن يعقّد انعدام الشفافية في تقديم بيانات المركزي وتضارب المعلومات مهمة ألفاريز آند مارسال، وقد لا تصل إلى نتيجة واقعية تعكس حجم الضرر المالي الذي تعرض له الاقتصاد اللبناني، الذي صنفه البنك الدولي ضمن أسوأ اقتصادات العالم منذ قرن ونصف القرن.

وتحمّل جهات سياسية في لبنان سلامة، الذي يعتبر عراب استقرار الليرة، مسؤولية انهيار العملة المحلية، وهي تنتقد السياسات النقدية التي اعتمدها باعتبار أنها راكمت الديون، لكن سلامة دافع عن نفسه بالتأكيد على أنه "موّل الدولة ولكنه لم يصرف الأموال".

وسبق أن كشفت الحسابات السنوية المدققة للمركزي أن حاكمه ضخّم من قيمة أصوله عند مستوى اقترب من 7 مليارات دولار قبل ثلاث سنوات، مما سلط الضوء على مدى إسهام سياسة الهندسة المالية المتبعة في دعم اقتصاد البلاد.

ورغم أن البيانات المالية للعام 2018 حظيت بمصادقة من شركتي تدقيق هما إي.وأي وديلويت في أغسطس الماضي، لكنها لم تخرج إلى العلن حتى اليوم.

وتظهر الحسابات أن المركزي ضبط دفاتره مع المساعدة في تمويل عجز حكومي دائم الاتساع، بما في ذلك تسجيل أصول بقيمة 6.82 مليار دولار تحت بند "رسم سك عملة تحت حساب الاستقرار المالي".

ووفق دفاتر الحسابات، فإن سلامة هو من يحدد بشكل سنوي المبلغ الذي يتعين تخصيصه من رصيد التزامات رسم سك العملة لنفقات الفائدة المرحّلة وتكاليف مالية أخرى.

وتقيد أغلب البنوك المركزية رسم سك العملة عادة بأرباح تجنى من طبع النقود، باعتبارها بند دخل، لكن المركزي اللبناني يسجل الأرباح المتوقعة من رسوم سك العملة تحت بند الأصول.

واتبع سلامة طيلة سنوات توليه مسؤولية المركزي "هندسة مالية" لصيانة ملاءة المالية العامة للبنان وربط الليرة بالدولار الأميركي، وذلك عن طريق امتصاص الدولارات من البنوك المحلية بأسعار فائدة مرتفعة.

وتوقفت مفاوضات صندوق النقد الدولي العام الماضي عندما شكك سياسيون والقطاع المصرفي في حجم الخسائر المالية المحددة في خطة التعافي المالي التي وضعتها الحكومة.

ومنذ ذلك الحين تعمق الانهيار المالي في لبنان، حيث أصبح أكثر من ثلاثة أرباع السكان يعيشون تحت خط الفقر، وفقدت العملة المحلية أكثر من 90 في المئة من قيمتها، وأصيب البلد بالشلل بسبب نقص الوقود.

وقال وزني "لا مخرج لهذه الحكومة من أزمتها إلا من خلال برنامج صندوق النقد. عندما بدأنا المفاوضات مع الصندوق في مارس 2020 كانت الأغلبية ضد هذا الأمر والجميع اليوم يعتبر أن التفاوض معه أمر لا بد منه".

وأضاف "أوقفنا التفاوض مع صندوق النقد الدولي في آخر يوليو الماضي لأسباب داخلية، وقد قدمت حكومتنا للصندوق خطة التعافي الاقتصادي واعتبرها إيجابية وصالحة وجيدة بغض النظر عن أي تعليق".

وأكد وزني، الذي شارك في محادثات صندوق النقد الدولي العام الماضي، أنه لم تعد هناك معارضة داخل لبنان لبرنامج صندوق النقد الدولي، وأن الجميع ينظر الآن إلى المفاوضات على أنها حتمية.

تضارب التوقعات حول تعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية

لندن – لاحظ المحللون تضاربا في توقعات وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك حول تعافي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في ظل استمرار المخاوف من أن تؤثر سلالات فايروس كورونا المتحورة على الطلب، وخاصة في آسيا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية الثلاثاء إن توزيع اللقاحات المضادة لكوفيد – 19 من شأنه أن يغذي انتعاشا، وذلك بعد تراجع الطلب العالمي على النفط لمدة ثلاثة أشهر بسبب انتشار سلالة "دلتا" المتحورة والقيود المفروضة لمواجهة الجائحة، على الأخص في آسيا.

وذكرت الوكالة في تقريرها الشهري "بدأت تظهر بالفعل مؤشرات على انحسار إصابات كوفيد – 19 ومن المتوقع الآن أن يتعافى الطلب بواقع 1.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر ويواصل النمو حتى نهاية العام".

وتوقعت الوكالة تعافيا قويا في السوق من الربع الأخير من العام، مشيرة إلى "طلب كامن قوي واستمرار التقدم في برامج اللقاحات"، لكن انتشار سلالة دلتا خلال الأشهر الأخيرة دفع الوكالة إلى تقليص توقعات نمو الطلب للعام كاملا بواقع 105 آلاف برميل يوميا بينما رفعت تقديراتها للعام المقبل بواقع 85 ألف برميل.

وحتى توقعات الوكالة للنمو في الربع الأخير من هذا العام قُلصت قليلا عن تقديرها الصادر الشهر الماضي، ويأتي معظم نمو الطلب السنوي البالغ 5.8 في المئة في 2021 من الربع الثاني، حين بدأ توزيع اللقاحات للمرة الأولى.

وتوقعات وكالة الطاقة الدولية لنمو الطلب في 2021 البالغ 760 ألف برميل يوميا تقل عن تلك الصادرة عن أوبك الاثنين الماضي، وتوقعاتها للنمو في 2022 وقدره 950 ألف برميل أقل أيضا من الصادرة عن أوبك.

وقلصت أوبك توقعاتها للطلب العالمي على النفط في الربع الأخير من 2021 بسبب السلالة المتحورة دلتا، وقالت إن "المزيد من التعافي سيتأخر جزئيا حتى العام القادم حين يتجاوز الاستهلاك معدلات ما قبل الجائحة".

وأشارت في تقريرها الدوري إلى أن "المخاطر المتزايدة الناجمة عن إصابات كوفيد – 19 والتي تغذيها السلالة دلتا في الأساس تخيم على توقعات الطلب على النفط".

وأضافت "نتيجة لهذا جرى تعديل الطلب على النفط في النصف الثاني من 2021 بالخفض قليلا، مما أدى جزئيا إلى تأخير تعافي الطلب على النفط إلى النصف الأول من 2022".

وأرقام نمو الطلب الصادرة عن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أعلى أيضا من تلك التي تنشرها الحكومة الأميركية.

آفاق ضبابية للسوق

ستاندرد آند بورز تُبقي نظرتها مستقرّة حيال الاقتصاد الأردني

عمّان – طغت التقييمات الإيجابية على تقرير وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني بشأن الاقتصاد الأردني الصادر الثلاثاء، والذي حمل في طياته نظرة متفائلة رغم تباطؤ عمان في تنفيذ الإصلاحات بهدف تخفيف حجم الصعوبات الملقاة على عاتق الميزانية العامة.

وثبّتت وكالة للتصنيف الائتماني السيادي للأردن عند بي.بي+ وحافظت على نظرة مستقبلية مستقرة، بالرغم من استمرار تبعات جائحة كورونا وتأثيرها على العالم والمنطقة.

وهذه المرة الرابعة التي تقوم فيها الوكالة بتثبيت التصنيف الائتماني السيادي للأردن منذ بدء الجائحة على الرغم من تخفيضها للعديد من الدول ذات الاقتصادات الأكبر، الأمر الذي ينعكس إيجابا على ثقة المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي بمنعة الاقتصاد الأردني وقدرته على التعافي.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية عن وزارة المالية قولها في بيان إنه "على الرغم من التأثير السلبي للجائحة على قطاعات مهمة مثل السياحة وارتفاع نسب البطالة بشكل مقلق، لكن الإجراءات الحكومية أسهمت في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي".

وأضاف أن "التدابير الاستثنائية الاقتصادية حالت دون تفاقم التبعات السلبية للوباء على الاقتصاد الأردني ككل، وتم احتواء الانكماش الاقتصادي بنسبة 1.6 في المئة فقط وهو ما فاق التوقعات".

وتوقع خبراء ستاندرد آند بورز حدوث تعاف اقتصادي يزداد تدريجيا على المدى القريب في الأعوام المقبلة وإلى غاية 2024.

وأوضحوا أن اعتماد السياسة الاقتصادية على عدد من الإصلاحات الهيكلية التي قامت بتنفيذها الحكومة الأردنية ضمن برنامجها مع صندوق النقد الدولي، خاصة في ما يخص مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي، وتعزيز الشفافية الحكومية، وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، هو ما سيعيد زخم النمو المؤدي إلى زيادة زخم التوظيف.

ستاندرد آند بورز

STANDARD &POOR'S

بفضل الإصلاحات اقتصاد الأردن سيتعافى تدريجيا حتى 2024

وبدأت آثار هذا التعافي الاقتصادي تظهر تدريجيا، حيث أظهرت الإيرادات الضريبية لأول 5 أشهر من العام الحالي، زيادة مقدارها 30 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

كما بلغت نسبة أعداد القادمين من الخارج في الفترة بين شهري مايو ويونيو الماضيين حوالي 40 في المئة من أعداد القادمين من الخارج في فترة ما قبل الجائحة، مقارنة بمعدل 9 في المئة في النصف الثاني من العام الماضي.

وتتوقع الوكالة أن تنخفض مستويات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، رغم ارتفاعها بسبب تداعيات الوباء والضغوط الأخرى.

كما أشاد التقرير بعلاقات الأردن القوية مع شركاء التنمية والمجتمع الدولي، وأشار إلى ضرورة استمرار الدعم المتواصل من الدول المانحة لمساعدة الأردن على تخطي آثار الجائحة واستعادة النمو.

وكان البنك الدولي قد توقّع أن يسجل الاقتصاد الأردني نموا بنسبة 1.8 في المئة خلال العام 2021، ليرتفع في العام المقبل إلى 2 في المئة.

وتوقع البنك في تقرير له حول الآفاق الاقتصادية العالمية أن ينمو النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.1 في المئة خلال العام الجاري، ما يعكس الضرر الدائم الناجم عن جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأوضح أن التعافي الاقتصادي يتوقف على مدى احتواء الجائحة واستقرار أسعار النفط وعدم تصاعد التوترات الجيوسياسية مجددا في المنطقة وسرعة تعميم لقاح فايروس كورونا.

وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني في تقرير نشره منتصف مايو حول "حالة اقتصاد الأردن 2020"، الحكومة على وضع خطة اقتصادية تعتمد على الاستثمار بمصادر بديلة وجديدة، وإعداد خطة شاملة ومحكمة تُعتمد لتنشيط الاستثمارات وجذب المزيد منها إلى البلاد.